

الاسواق المالية

- المقدمة

- تعريف الاسواق المالية

- أهمية الأسواق المالية

- انواع الاسواق

- خصائص الأسواق المالية

- شروط قيام الأسواق المالية

- وظائف الأسواق المالية

- مكونات الأسواق المالية

- المتعاملون في الأسواق المالية

المقدمة

لقد ألفت التطورات الهائلة في تقنيات الإعلام والاتصال بظلالها على مجال الصناعة المالية العالمية ، فأصبحت الأسواق المالية الدولية أو ما يعرف بأسواق الاستثمار المالي الدولي أحد أبرز سمات النظام المالي العالمي الحديث، أضحت أكثر ترابطا وسرعة في أداء المعاملات المالية وبمبالغ مالية خيالية تفوق قيمة إجمالي أسواق السلع المنظورة وغير المنظورة في العالم، إذ تشير التقارير الرسمية الى أن حجم التجارة العالمية بلغ سنة ٢٠١٦ حوالي ٢١,٥ ترليون دولار أمريكي، في حين أن هذا الرقم لا يمثل سوى أقل من ٥ أيام تداول في أحد فروع السوق المالي الدولي وهو سوق الفوركس، والذي يقدره المحللون الماليون في المتوسط بحوالي ٥ ترليون دولار يوميا .

- سوق رؤوس الأموال كأي سوق آخر، لكن سلعته الأساسية هي الأسواق المالية (أسهم و سندات) والسوق بهذا المفهوم لا يشترط أن يكون له وجود مادي، فمهمته الأساسية تسهيل الاتصال بين البائع و المشتري .
- هي عبارة عن حلقة وصل أو مكان التقاء البائع و المشتري و الذي يكون فيه عرض و طلب الأموال من قبل المدخرين و المستثمرين.

إن الأسواق المالية تعهد على إيجاد الطرق المناسبة التي يرغب المدخرون استثمار أموالهم فيها من حيث الفترة التي يرغبون التخلي عن أموالهم فيها و قد تختلف من شخص إلى آخر من حيث الشروط و رغبتهم المخاطر أو عدمها.

تعريف الاسواق المالية : السوق المالي هو ذلك الإطار الذي يضمن الالتقاء بين عارضي الأموال وطالبي الأموال ، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق هذا الالتقاء أو المكان الذي يتم فيه ، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال بين المتعاملين في السوق .

تعريف اخر : هو آلية يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعا وشراء ، وتمكن من تحويل الموارد المالية بكفاءة من القطاعات الاقتصادية ذات الفوائض المالية إلى القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز المالي .

تعريف اخر : تلك الآلية التي يمكن من خلالها حشد وتجميع وتوجيه ادخارات الشركات والحكومات والأفراد على مختلف أوجه الاستعمال الإنتاجية وغيرها .

– أهمية الأسواق المالية

أثبتت الأسواق المالية خلال فتراتها الطويلة الماضية دورها الفعال في كافة الاقتصاديات وتكمن أهميتها فيما يلي:

- ١- نشر سلوك الاستثمار من خلال ملاحظة الأشخاص للنشاطات التي تجري في الأسواق المالية وهذا ما يحفز هؤلاء على الاستثمار في هذه الأسواق من خلال قنوات المعلومات المختلفة .
- ٢- توفير السيولة: وهي أهم وظيفة تؤديها سوق الأوراق المالية بعد تجميع المدخرات، إذ يتمكن المستثمرين الذين بحوزتهم أوراق مالية من تحويلها إلى سيولة نقدية عند الضرورة .
- ٣- تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين من خلال رفع عوائد مدخراتهم.
- ٤- تسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية فيها بين الأشخاص والمؤسسات كأطراف اقتصادية.

- ٥- تربط الأسواق المالية النشاطات قصيرة الأجل بالأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل وهذا ماساهم في تحقيق المزيد من تراكم المصادر التمويلية في الأسواق المالية.
- ٦- توفر من خلال إداراتها ومكاتبها المتخصصة تقديم النصح للشركات المصدرة للأدوات المالية من خلال تحليل عوامل الطلب والعرض لهذه الأدوات.
- ٧- ضمان التوازن من خلال الحفاظ على النمو المستقر لجانب هام من عوائد الأدوات الاستثمارية عن طريق عمليات التحويط .
- ٨- تعد مرجعا لبيان مدى كفاءة السياسات الاستثمارية في الاقتصاد.
- ٩- إلزام الشركات بالإفصاح ومراقبة عمليات التبادل يضمن مناخا استثماريا يتسم بالشفافية .

- أنواع الاسواق

اولاً :- السوق الأولية والسوق الثانوية : يمكن تقسيم الأسواق المالية إلى أسواق أولية وأسواق ثانوية . وتمثل السوق الأولية النقطة التي تعرض فيها المنتجات المالية والأوراق المالية لأول مرة من قبل الوحدات العاجزة ادخاري. والسوق الثانوية هي السوق التي يعيد فيها المشترون الأولون بيع منتجاتهم وأوراقهم المالية قبل استحقاقاتها . ويمكن بيع المنتجات والأوراق مرة واحدة فقط في السوق الأولية ، بينما تجري جميع العمليات التالية في الأسواق الثانوية . فوظيفة الأسواق الثانوية هي توفير السيولة للمنتجات..

ثالثاً :- الأسواق النقدية وأسواق رأس المال: يمكن تقسيم الأسواق المالية حسب استحقاق المنتجات المالية موضع التجارة . فالسوق النقدية تتاجر بأدوات الدين القصير الأجل الذي يستحق بعد سنة أو أقل . أما أسواق رأس المال فتهدف إلى جذب المدخرات إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل . فأسواق رأس المال تضم جميع أدوات الدين الطويل الأجل ، والتزامات حقوق الملكية .

رابعاً :- سوق الخيارات: سوق الخيارات هي السوق التي يتم فيها تبادل الأدوات بشرط التسليم المؤجل . ومن الناحية النموذجية ، يقدم الخيار لطرف ما حق شراء منتج أو بيعه ، بدون أي التزام ، مثل الأسهم والسلع والعملات الأجنبية.

خامساً :- سوق العملات الأجنبية : هي السوق التي يتم فيها شراء وبيع العملات الأجنبية التي يتم تبادلها فوراً أو لأجل .

– خصائص الأسواق المالية:

تتجلى أبرز خصائصها في توفير ما يلي :

- ١- **كفاءة التشغيل:** وهي قدرة السوق على تحويل الأموال و المواد لمن يحتاجون إليها، بأقل تكلفة التي تنشأ من المعاملات، وهي ما تسمى بتكلفة المعاملات وتضم التكلفة الواسطة المالية، وتكلفة تحويل الورقة المالية لذا فإن نجاح السوق المالي يتوقف إلى درجة كبيرة على تقليل هذه التكلفة .
- ٢- **كفاءة تخصيص الموارد:** إن المهمة الأساسية للأسواق المالية هي تحويل فائض الأموال ممن لديهم الفائض، إلى من يحتاج إلى هذه الموارد وهي مهمة ليست سهلة لأن أحد شروطها أن تتم بكفاءة أو ما يسمى بكفاءة التخصيص .
- ٣- **توفير السيولة:** من المعروف أن الأسهم ليس لها تاريخ استحقاق كما أنه يمكن لحملة الأسهم إعادتها إلى الشركة المصدرة ،كذلك بالنسبة للسندات برغم أن لها آجال استحقاق مختلفة، حيث أن السوق في هذه الحالة هي الملجأ الوحيد الذي يمكن للمستثمر من بيع أوراقه وتحويلها إلى نقدية.
- ٤- **توفير المعلومات والاستجابة الفورية لأي أحداث جديدة :** السوق هو أهم مصدر للمعلومات عن الاستثمارات المتداولة وخاصة الأسعار والأحجام وكذا حركة التعامل ولا يقتصر على توفير المعلومات فقط بل يجب أن تستجيب بسرعة لأي تغييرات أو أحداث وهي تؤثر في أسعار الأسهم، وهذه الخاصية يطلق عليها بكفاءة السوق .

– شروط قيام الأسواق المالية

لقيام أسواق مالية لابد من شروط نجلها فيما يلي :

- ١- **الزيادة في عدد وكفاءة المؤسسات المالية في الدولة:** تعتبر المؤسسات المالية بمثابة أوعية ادخارية تقوم بعملية الإقراض من أجل الاستثمار لذا فإن تشجيع الأسواق المالية تقتضي تشجيع الادخار في القطاع الخاص الذي يتجول في النهاية إلى عمليات استثمارية منتجة، والتي لا يمكن أن تكون من دون مؤسسات مالية داخل الدولة.
- ٢- **تحويل الإدارات المحصل عليها إلى استثمارات:** وهو الهدف الأساسي والنهائي من جميع الإدخارات، فالأسواق المالية هي سوق استثمار الأموال، تدفع كل الأفراد والمؤسسات نحو شراء الأوراق المالية.
- ٣- **إنشاء بورصة الأوراق المالية:** بورصة الأوراق المالية تعتبر من أهم أجهزة الادخار والاستثمار، فإذا كانت سوق الأوراق المالية منظمة وذات تعامل واسع النطاق. فإنها تتسم بمرونة كبيرة إضافة إلى تحويل الأوراق حديثة الادخار إلى أموال مستثمرة في مشاريع مختلفة أو تحويلها إلى أموال سائلة عند الحاجة لذلك.

٤- **الاهتمام ومراقبة وسائل الإعلام:** إن تأسيس أي شركة أو طرح سندات في بورصة لابد أن يكون مصحوبا بإعلان مناسب، كما يجب على مصدر البيان من مراجعة والوقوف على البيانات الواردة في الإعلان.

٥- **توفير الاستقرار السياسي للدولة:** هو شرط أساس ي لضمان جلب رؤوس الأموال وهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين أجانب، وعلى الدولة أن تؤمن لهم انتقال رؤوس أموالهم إلى بلدانهم، كما تسعى إلى التخفيض من التضخم والسيطرة عليه لتشجيع انتقال رؤوس الأموال وكذا تشجيع الاستثمار.

٦- **وجود جهاز مصرفي متكامل:** يعتبر الجهاز المصرفي ومؤسساته ذات قدرة على مسايرة التطورات الاقتصادية وبالتالي هو بمثابة دعامة أساسية لوجود سوق مالي. ذلك بصفته وسيط مالي يعمل على تعبئة الادخار.

– وظائف الأسواق المالية:

تؤدي الأسواق المالية من خلال منشأته وظيفة اقتصادية هامة تتمثل في تحويل موارد مالية من الوحدات المالية ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي :

١- **الطريقة الأولى التمويل المباشر:** حيث تلتقي وحدات العجز ووحدات الفائض مباشرة في السوق المالية حيث تصدر وحدات العجز المالي حقوق مالية على نفسها تعرضها على وحدات الفائض التي تشتريها .

٢- **الطريقة الثانية التمويل غير المباشر:** يتم تحويل المواد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز عن طريق مؤسسات مالية لأسواق المال مقابل هذا التحويل تحصل وحدات الفائض على أصول مالية يصدرها الوسطاء على أنفسهم وتسمى أصولا غير مباشرة مثل شهادات الادخار و شهادات الاستثمار . ثم يقوم الوسطاء بتحويل هذه الموارد إلى وحدات العجز التي تقوم بإصدار أصول مباشرة إلى المؤسسات المالية .

وعموما يمكن تلخيص وظائف الأسواق المالية فيما يلي:

- تشجيع الادخار والاستثمار.
- ضمان المنافسة و توفير سيولة المدخرات طويلة الأجل.
- ديمومة التعامل و الاستمرار فيه.
- سرعة معرفة أسعارا لقيم المنقولة وسرعة تداولها وتحويلها إلى نقود و العكس صحيح.
- إمكانية القيام بالمضاربة عن طريق إجراء الموازنات بين مختلف البورصات لعملية معينة.
- تقييم الشركات من خلال تحديد القيمة الحقيقية للقيم المقيدة منه قيمة المؤسسة تكون بضرب سعر السهم في عدد أسهمها .

عوامل نجاح الأسواق المالية:

لنجاح الأسواق المالية يقتضي توفر شروط بعضها موضوعي وبعضها الآخر شكلي كما يلي :
أولاً :- الشروط الموضوعية :

- تنظيم الأسواق المالية وتوفير المعلومات المختلفة.
- إنشاء بورصات داخل الدول تمهيدا لخلق سيولة كافية بتوفير و نشر البيانات والمعلومات عن أسعار الأوراق المدرجة.
- جعل الادخار اختياريا وليس إجباريا .

ثانياً :- الشروط الشكلية :

- الوضع أو الموقع الجغرافي و مدى قربه أو بعده عن الأسواق المالية
- الاهتمام بالمرافق العامة كالمواصلات و الاتصالات المختلفة .
- وجود عدد كبير من البنوك الوطنية و الأجنبية و شركات الاستثمار.
- ارتفاع نسبة الادخار عند الأفراد.
- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل الدولة و عدد وضع رقابة على الصرف.
- وجود نظام ضريبي مرن و غير مغالي في أسعاره .

- مكونات الأسواق المالية :

تتكون الأسواق المالية من سوقين أساسيين هما :

أولاً: سوق النقد :

هي السوق التي تتعامل في الأدوات المالية قصيرة الأجل ، و التي تمثل أدوات مديونية يمكن لحاملها استرداد مبلغ من المال سبق أن أقرضه تتصف بالسيولة العالية ويمكن التخلص منها في أي وقت وبأدنى من الخسائر أو دون خسائر أو ربح .

ثانياً: سوق رأس المال :

هي السوق التي يتم التعامل فيها بأصول مالية ذات مدة متوسطة أو طويلة و التي يزيد تاريخ استحقاقها عن السنة يتم التعامل في الأوراق المالية الصادرة عن منظمات الأعمال حيث يتم ذلك في شكل قروض أو مساهمات في رأس المال . و يضم أسواق الإقراض طويلة الأجل و أسواق الأوراق المالية .

– الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية

أولاً : أدوات الملكية (الأسهم) : تشكل الأسهم أحد أصناف الأدوات المالية المتداولة في سوق

الأوراق المالية .

السهم : وهي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأوراق التي تمثل أموالاً خاصة، والتي تسمح بتنوع مصادر تمويل المؤسسات، ويمثل السهم حق ملكية صاحبه في رأسمال مؤسسة أو مشروع معين .

وللسهم قيم مختلفة نذكر منها :

١- القيمة الإسمية: وهي القيمة التي تحدد للسهم عند سبب الشركة، صدر بها السهم لأول مرة، ومن مجموع القيم الإسمية لجميع الأسهم يتكون رأس مال الشركة.

٢- **القيمة السوقية:** وهي قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، قد تكون أكثر من القيمة الإسمية أو مساوية لها أو تكون أقل منها وذلك حسب العرض والطلب عليه في سوق الأوراق المالية، فهي القيمة التي يباع بها السهم.

٣- **القيمة الحقيقية للسهم:** وهي مقدار ما يخص السهم في صافي الأصول، ويقصد بصافي الأصول ممتلكات الشركة المختلفة، فهذه القيمة تمثل نصيب السهم في ممتلكات الشركة.

ثانياً :- أدوات الدين (السندات): تعتبر السندات أداة تمويل تلجأ إليها الدولة وهيئاته والمؤسسات الاقتصادية لجمع الأموال لتمويل مشاريعها :

تعريف السند : وهي تمثل صكوك مديونية تصدرها منشآت الأعمال كما تصدرها الحكومات المركزية والحكومات المحلية فضلا عن الهيئات الشبه حكومية، ويمثل السند عقدا بين المنشأة المصدرة له والمستثمر، يقرض بمقتضاه الطرف الثاني مبلغا معيناً إلى الطرف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل القرض زائد معدل فائدة المتفق عليه في تاريخ مستقبلي معين.

يمكن تصنيف السندات من حيث الجهة المصدرة لها:

١- **السندات الشركات:** تصدر هذه السندات من قبل شركات المساهمة العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية طبقا لتشريعات وتعليمات تنظم بموجب قانون الشركات في البلد المعني .

٢- **السندات الحكومية:** تعتبر هذه السندات من الأوراق المالية ذات الدرجة الاستثمارية المناسبة للمؤسسات المالية والمصرفية، نظرا لما تتمتع به من درجات عالية من الضمان لأصل المبلغ والفائدة، والقابلية التسويقية العالية .

ثالثاً :- الفرق بين السند والسهم : تشبه الأسهم السندات في بعض الخصائص، فكلاهما قابلتان للتداول والتعامل، تتأثر أسعارهما في السوق بقوى العرض والطلب والمركز المالي للشركة، غير قابلتان للتجزئة، لكن رغم هذا هناك العديد من الفروق بينهما، ويمكن أن نلخص أهم هذه الفروقات وفقاً للجدول التالي:

دين على الشركة	جزء من رأس مال الشركة
حامل السند دائن بقيمة السند	حامل السهم شريك في الشركة بقدر مساهمته
حامل السند ليس له الحق في الإدارة إلا في حالتين تغيير الشكل القانوني للشركة، أو إدماج الشركة في أخرى	حامل السهم له حق الرقابة وإدارة الشركة عن طريق الجمعية العامة
الفوائد على السندات تعتبر من النفقات لا تخضع للضريبة	عائد الأسهم يعتبر توزيعاً للأرباح يخضع للضريبة
حملة السندات ليس لهم حق الإطلاع أو حضور اجتماعات الجمعية العامة أو الحصول على التقارير والبيانات	للمساهمين حق الإطلاع والحصول على المعلومات الخاصة بما يتعلق بالعمل

- المتعاملون في الأسواق المالية :

السوق المالية تضم العديد من المتعاملين متمثلين في العارضين و الطالبين للأموال والوسطاء ويمكن إبرازهم على النحو التالي :

أولاً :- العارضون لرؤوس الأموال :

وهم الطالبون للقيم المنقولة من مختلف البنوك و الشركات التامين . و صناديق الإيداع الخ مهمتهم توظيف أموالهم وأموال عملاءهم في البورصة ، و الحصول على عوائد وأرباح.

ثانياً :- الطالبون لرؤوس المال :

هم العارضون للقيم المنقولة من مختلف الشركات الصناعية و التجارية و الفائزة والتي تصدر أسهم وسندات لتمويل احتياجاتهم .

ثالثاً :- الوسطاء الماليون :

نظرا لنقص الخبرة و المعلوماتية عند المتعاملين في السوق المالية كان من الضروري تواجد وسطاء ماليين يتمتعون بالخبرة و الكفاءة العالية في المجال المالي ، لتنفيذ أوامر عملاءهم في الشراء والبيع ، ويقسم هؤلاء الوسطاء إلى السمسار، ومساعد السمسار ، والمراقبون.

السمسار: هو شخص يقوم ببيع و شراء الأوراق المالية في البورصة مقابل عمولة ذو دراية بالشؤون المالية و يجب أن يكون مؤهلا قانونيا .

مساعدى السمسار المندوب الرئيسى أو الوسيط: يتعاون السمسار في تنفيذ الأوامر مع مستخدم لديه يدعى المندوب الرئيسى و لا يجوز له أن يشتغل باسم السمسار الذى يتبعه ويعمل لحسابه وتحت مسؤوليته ، ولا يجوز لهذا المندوب أن يكون طرفا في العمليات التى يعقدها السمسار .
المحكومون أو المراقبون:

إذا كانت طبيعة التعامل بين العارضين و الطالبين و التوفيق بين الرغبات المتعارضة و تنفيذ الأوامر يحتاج إلى سمسار ، فإن وظيفة السوق المالية ليست إتمام العمليات فقط و إنما ضمان انتظامية و شرعية تلك العمليات و الرقابة على الوقت و منع أي انحراف و التأكيد من أن السعر المتفق عليه يمثل السعر العادل ومن أجل ذلك لابد أن يكون لكل بورصة مجلس إدارة و محكمين تكون مهمتهم التنظيم والتثمين وتوفير المعلومات اللازمة للمتعاملين وكذا الرقابة